

الدولة العربية بين معضلة البناء وتحديات التنمية.

محمد مجاهري*

باحث دكتورة بقسم العلوم السياسية.

جامعة وهران 2 محمد بن أحمد.

تاريخ الاستلام: 2019-04-05 / تاريخ المراجعة: 2019-05-02 / تاريخ القبول: 2020-01-04.

ملخص:

تزامن ميلاد الدولة الوطنية في العالم العربي مع جملة من التحديات وجب على الأنظمة الحاكمة الاستجابة لها وإيجاد الحلول اللازمة لها بهدف التكيف والاستمرارية وتحقيق التنمية.

ولعل أبرز التحديات التي واجهت الأنظمة الحاكمة -حسب الخبراء- هي التحدي السياسي والتحدي الاقتصادي وهذا لارتباطهما بعاملين مهمين في بناء الدولة وهما فلسفة الحكم ومؤشرات التنمية لأنها من أبرز الوظائف التي تضع الدولة في سلم ترتيب الدول.

ونتيجة للتطور الذي عرفه العالم في القرن الجديد هو التحول من الوظائف التقليدية إلى الوظائف الجديدة التي تحولت بفضلها الدولة إلى ضرورة بناء نموذج ديمقراطي في المجال السياسي إلى جانب بناء نموذج تنموي قائم على الرفاهية والتنمية وهذا ما زاد من حدة التحديات ووضع الدولة العربية أمام تحدي إعادة بناء الدولة وتحقيق التنمية، وتهدف هذه الدراسة إلى البحث عن عوامل تطور الدولة العربية أمام التحديات المتنوعة إلى جانب النظر في آليات تجاوز هذه الأزمات.

الكلمات الدالة:

التحدي السياسي، التنمية الاقتصادية، الإصلاح الشامل، اقتصاد المعرفة.

L'Etat arabe entre le dilemme de la construction et les défis du développement

Mohamed MEDJAHRI

Résumé:

La naissance de l'État national dans le monde arabe a coïncidé avec un certain nombre de défis auxquels les régimes au pouvoir doivent répondre et y trouver les solutions nécessaires dans un but d'adaptation, de continuité et de développement.

Ces défis importants auxquels sont confrontés les régimes au pouvoir sont, selon les experts, sont le défi politique et le défi économique, car ils sont associés à deux facteurs importants dans la construction du pays, qui sont la philosophie du gouvernement et les indicateurs de développement, car ce sont les emplois les plus importants qui placent le pays dans le classement des pays.

Conséquemment au développement que connaît le monde au cours du nouveau siècle, on assiste à la transformation des fonctions traditionnelles pour aller vers de nouvelles fonctions obligeant l'État à s'orienter vers la construction d'un modèle démocratique dans le domaine politique, doublé d'un modèle de développement fondé sur la prospérité et le développement. Cette étude vise à rechercher les facteurs qui sous-tendent le développement de l'Etat arabe face aux différents défis, en plus de se pencher sur des mécanismes susceptibles de surmonter les crises.

Mots Clefs:

Défi politique, développement économique, réforme globale, économie de la connaissance.

The Arab State between the dilemma of construction and the challenges of development.

Mohamed MEDJAHRI

Summary:

The birth of the national state in the Arab world has coincided with a number of challenges that ruling regimes must address and find the necessary solutions for adaptation, continuity and development.

These important challenges facing the ruling regimes are, according to experts, the political challenge and the economic challenge, as they are associated with two important factors in the construction of the country, which are the government's philosophy and development indicators, because it is the most important jobs that place the country in the ranking of countries.

As a result of the development of the world in the new century, the transformation of traditional functions towards new functions requiring the State to move towards the construction of a democratic model in the political field, A development model based on prosperity and development. This study aims to investigate the factors underlying the development of the Arab State in the face of different challenges, in addition to looking at mechanisms that can overcome crises.

Key Words:

Political challenge, economic development, global reform, knowledge economy.

مقدمة

إن الدارس لواقع المنطقة العربية يجدها مرة بعدة تحولات أثرت بشكل كبير على جغرافيتها السياسية والاقتصادية وقد عرفت هذه المنطقة الإستراتيجية من العالم الحديث والمعاصر عدة تحديات قد تكون الأكبر منذ مطلع التاريخ.

فمع اقتراب مائة سنة على بداية المحاولات الأولى لتشكيل الدول الوطنية في العالم العربي عن طريق حركات المقاومة والتحالف والمفاوضات انطلقا من شبه الجزيرة العربية ووصولاً إلى شمال إفريقيا، وبعد مرور أكثر من نصف قرن على ميلاد الدولة الوطنية بطابعها العربي وجدت هذا النموذج نفسه أمام تحديات متجددة وعميقة في فترات مختلفة أثرت بشكل مباشر وغير مباشر على بنيتها المؤسساتية والاجتماعية وجعلت عملية ميلاد الدولة عملية قيصرية تتعرض عبر فترات زمنية إلى اهتزازات وأزمات عنيفة.

ففي اليمن التي تعد من أقدم حضارات العالم القديم تشهد اليوم محاولات تقسيم وتفكيك يذهب ضحيتها آلاف الأطفال والفقراء وتنتشر فيها أخطر الأمراض والحروب، بينما تعرف مصر التي تعد من أوائل الدول العربية التي عرفت العملية الديمقراطية مع بداية القرن الماضي تعيش على تهديدات أمنية وعدم استقرار في اللعبة السياسية وتراجع لمؤشرات التنمية الاقتصادية.

وبدورها لم تكن دول الشام وفي مقدمتها سوريا، لبنان والعراق أحسن حال من المجموعة الأولى فهي انتقلت من مقارنة الدولة الفاشلة سياسياً وتنموياً إلى دولة المنهارة والقابلة للتفكك.

وقد تختلف هذه التهديدات والأزمات من دولة إلى أخرى لكن الثابت في المنطقة العربية أن هناك منحنى للأزمات يرتفع في أقصى الجزء الشرقي انطلاقاً من الصومال واليمن ثم ينخفض في الوسط والجزيرة العربية ويعود للارتفاع في منطقة الشام مروراً بمصر وليبيا ثم ينخفض تدريجياً في الجزائر، تونس والمغرب وهذا مع بقاءه في حالة استعداد للارتفاع مجدداً.

و يرجع بعض الدارسين والمحللين هذا التأثير المتكرر بالأزمات إلى الخلفيات التاريخية والسياسية ويرجعها فريق من الباحثين إلى التحديات الاقتصادية والتكنولوجية بينما يرجعها قسم آخر من المفكرين للعامل الخارجي والدولي.

سنحاول في هذه الدراسة حصر أهم التحديات في عاملين مهمين

-العامل الأول: معضلة البناء والتحدي السياسي: وذلك بدراسة أزمة بناء الدولة وفق معيار الشرعية والديمقراطية.

-العامل الثاني: تحديات التنمية وأزمة التطور الاقتصادي: من خلال دراسة أزمة تحقيق التنمية والرفاهية.

وستتمحور هذه الدراسة حول إشكالية رئيسية وهي:

إلى أي مدى تأثرت عملية البناء والتنمية في المنطقة العربية بالعوامل السياسية والاقتصادية؟

وتنطوي هذه الإشكالية على تساؤلات فرعية هي :

-إلى أي حد ساهم العامل التاريخي والسياسي في تشكيل الدولة الوطنية في المنطقة العربية؟

-كيف أثر التحدي الاقتصادي على بناء النموذج التنموي في الدول العربية؟

-ما هي المعالم الكبرى لتحقيق إصلاح شامل للمنظومة السياسية والاقتصادية في الواقع العربي المعاصر ؟

وقد وظف الباحث ثلاثة فرضيات هي:

- لعب غياب الشرعية السياسية دور كبير في تخلف الدول العربية.
- يرجع التخلف الاقتصادي والاجتماعي في العالم العربي إلى فشل المقاربات الاقتصادية التقليدية.

■ يمكن للدول العربية تحقيق التنمية الشاملة وهذا عبر إعادة البناء السياسي والاقتصادي.

وستركز الدراسة على ثلاثة محاور أساسية وهي :

- معضلة البناء السياسي وأزمة الشرعية.
- تحديات التنمية وأزمة التطور الاقتصادي.
- الإصلاح الشامل وسبل التحول الاستراتيجي.

ويهدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى التعمق في الأسباب الحقيقية للتخلف إلى جانب البحث عن الحلول المناسبة التي يجب أن تتبناها الدولة العربية في سبيل تحقيق التنمية والتطور وسيتم هذا وفق منهجية علمية تعتمد على تشريح البيانات الاقتصادية وكذا تحليل الأحداث السياسية والثقافية التي كان لها دور في تشكيل خارطة السياسة في الوطن العربي.

1/ معضلة البناء السياسي وأزمة الحكم.

يشير مصطلح الأزمة إلى تلك اللحظة المصيرية التي تواجه الفرد أو المنظمة أو الدولة ويعود استخدامه في العلوم الطبية حين يصفون به تلك المرحلة التي الغامضة التي تتأرجح بين الحياة والموت، وانتقل المفهوم إلى علم الاقتصاد كمرادف لتذبذب المؤشرات الاقتصادية بين التراجع والنهوض.¹

يقول عمرو حمزاوي أن الدولة العربية تتعرض لأزمات وتحديات عميقة تتراوح بين خطر انهيار أو فشل مؤسسات الدولة إلى جانب الحاجة الماسة إلى تجديد وتطوير أنظمة الحكم بهدف تلبية متطلبات المواطن في القرن الواحد والعشرين.²

وهذا ما يجعل من تحدي إعادة صياغة المجال السياسي والمؤسسي للدولة محور مهم في معادلة البناء والتي يشكل فيها معيار الشرعية نقطة انطلاق رئيسية نحو التحول الاستراتيجي لتشكيل دولة معاصرة ومتطورة تستجيب بكل كفاءة للمتغيرات المحلية والدولية.

1-1. أزمة الشرعية في الدولة العربية:

يعتبر ماكس فيبر أن الشرعية تمثل الحق في الحكم والذي يدفع المواطنين إلى الامتثال لكل قرارات السلطة الحاكمة.

ويعرف الكاتب علي الدين هلال الشرعية بأنها القبول الطوعي للسلطة والثقة التامة في كل ما تخطط له وتنفذه من سياسات وبرامج تستجيب لتطلعات الجماهير وتجسدها عملياً.

ويعرف معيار الشرعية في المنطقة العربية ثلاثة أشكال نذكر منها :

أ-الشرعية التقليدية: وهي تلك القيم الدينية والتقليدية التي توظفها الأنظمة لممارسة

الحكم وتستند في الغالب على عامل الدين والقبلية وهذا بغرض ضمان الولاء التام للجماهير وتوجيهها وفق أجندة السلطة الحاكمة وهذا من خلال تقديم نفسها على أنها حريصة على حماية التاريخ والهوية و تعمل هذه الأنظمة على استعمال علماء الدين ورؤساء القبائل كوسيط مؤثر على

تبعية الجماهير للنظام الحاكم، ونجد هذا النمط من الشرعية في الأنظمة الملكية التي تحالفت مع زعماء القبائل وشيوخ الزوايا.³

وهذا ما عملت به السعودية من خلال تحالفها الاستراتيجي مع المفكر الديني محمد عبد الوهاب وكان هناك شبه اتفاق على تقاسم السلطة وفق معادلة " الشرعية الدينية مقابل الدعوة " وفي الجهة المقابلة عملت المغرب بنفس النموذج حيث تحالفت الأسرة الملكية مع شيوخ القبائل والتيارات الصوفية.

ب-الشرعية التاريخية : وتتمثل في اعتماد النظام على توظيف التاريخ كألية للحكم والسيطرة واستعماله في الاستمرارية وكسب شرعية ثورية تعطيه الحق في الإكراه المشروع وتسيير الموارد.

وتشكل الجزائر النموذج التطبيقي لهذه المقاربة وذلك من خلال اعتماد النخبة الحاكمة منذ الاستقلال على خطاب الشرعية الثورية التي حملها حزب جبهة التحرير الذي يمثل المرجع الأساسي لحماية الثورة وضمان التنمية.

ورغم دخول الجزائر في مرحلة التعددية الحزبية إلا أن توظيف الشرعية الثورية لا يزال يغلب على شرعية الإنجاز والتنمية.

وتعتمد الشرعية التاريخية كذلك على الرصيد التاريخي الذي يميز القائد من كاريزما و مواهب مكنته من إخراج الدولة من أزمات وتحديات كبيرة، وهذا ما تمثله كل من تونس وليبيا من خلال نموذج الرئيس الحبيب بورقيبة والزعيم معمر القذافي كأبطال قوميين أسسوا بكاريزميتهم مشروع الدول الحديثة.

ج-الشرعية الدستورية : حسب ماكس فيبر فإن السلطة الحقيقية في هذا النموذج يعود لسلطة القوانين والمؤسسات ولا مجال لسيطرة الرئيس الذي يجب عليه أن يتحول إلي مؤسسة دستورية تتحمل أخطاءها وتتقبل المحاسبة والمراقبة من الجماهير.

وفي هذه المقاربة الحديثة فإن العملية السياسية تتم عبر وجود مؤسسات تضبط التداول على السلطة وتجسد حكم الشعب وتلغي محورية القائد والقبيلة وتحل محلها أبنية سياسية واجتماعية فعالة.

وتكشف الممارسة في أحيان كثيرة أن هناك فجوة بين النصوص القانونية والواقع العملي وذلك من خلال احتكار أقلية سياسية أو حزبية أو فئوية للسلطة وممارستها للتمييز ضد بعض الفئات الاجتماعية⁴

ونتيجة لبروز موجة التحول الديمقراطي والنظام العالمي الجديد، إضافة إلى تنامي متغير العولمة والتكنولوجيا فقد توجهت أغلب الدول المغاربية إلى العمل على بناء مؤسسات دستورية تضمن شروط العملية الديمقراطية

وشهدت الجزائر التحول نحو التعددية الحزبية مع بداية التسعينيات حيث انتقلت من مرحلة الأحادية إلى مرحلة الانفتاح والتعددية، ورغم أن التجربة الديمقراطية قد مرت بأزمات سياسية وأمنية إلا أنها مثلت خبرة عملية ستدفع نحو صياغة نموذج ديمقراطي جديد.

كما عملت موريتانيا والمغرب على فتح العملية السياسية والسماح بالمشاركة الديمقراطية التي تجسدت في تشكيل أحزاب وجمعيات تدفع نحو تأسيس الشرعية والمشروعية، بينما عرفت تونس بحكم الثورة الشعبية نموذج ديمقراطي أكثر انفتاح من دول المغرب العربي الأخرى، لكن هذه العملية اصطدمت بالعجز الاقتصادي الذي ساهم بشكل أساسي في ضعف الأداء العام.

ونتيجة لارتكاز الدول العربية على الشرعية التقليدية التي كانت مقبولة إلى حد ما في فترة تأسيس الدولة الوطنية لكنها مع مرور الزمن وظهور عدة متغيرات وتحديات على المستوى المحلي والعالمية أصبح الخطاب التقليدي حول الشرعية غير مقنع ويدل في الوقت نفسه على وجود خلل في البنية السياسية والقانونية للدولة.

ويرجع الخبراء أنه و سبب ضعف الشرعية في الدول العربية قد أدى إلى جملة من الأزمات الفرعية والتي أثرت بدورها على عملية بناء دولة متطورة.

وقد انعكست أزمة الشرعية على العملية السياسية في المنطقة حيث عرفت البلاد العربية بسيطرة النمط الأبوي في تسيير الدولة والمجتمع وهذا ما غيب دور السلطة التشريعية التي تسن القوانين ومراقبة عمل الحكومات، إضافة إلى ضعف الجهاز القضائي الذي أصبح جهاز إداري بيد السلطة الحاكمة، وقد أدى هذا العامل إلى غياب الشفافية والديمقراطية التي تقر بوجود منافسة حرة ونزاهة بين الأحزاب والمشاريع وهذا ما ضيف فرص بناء الدولة والمجتمع وفق رؤية تنموية وطموحة.

والمنتبع لعملية بناء الدولة في المنطقة العربية يجد بأن هناك تحول ضعيف نحو الشرعية الدستورية والمؤسسية وهذا رغم اعتمادها دساتير وقوانين وإصلاحات في مختلف المجالات إلا أنها بقيت تعاني من مشكلة عدم الاستقرار إضافة إلى انتشار الفقر وتردي الأوضاع الاجتماعية وضعف التعليم والمعرفة.

1-2 أزمة الفساد السياسي والإداري:

وهذا نتيجة لغياب الشفافية في تسيير الموارد واحتكام المتنافسين إلى الطرق غير المشروعة في الوصول للسلطة والحصول على المشاريع وخدمة مصالحهم الخاصة على حساب المصالح العامة وهنا يصبح عنصر الولاء بمثابة محدد رئيسي يعمل على إقصاء عامل الكفاءة والشرعية، وهذا ما أثر بدوره على الأداء الاقتصادي والاجتماعي ودفع بأكبر شريحة في المجتمع وهي الشباب إلى الارتقاء في مستنقع المخدرات والهجرة نتيجة لارتفاع معدلات البطالة والفقر حيث اشتركت في هذه النقطة كل الدول العربية حيث تشيد التقارير بان هناك ما يقارب 15 مليون بطل وسيزداد عددهم مع مرور الوقت.⁵

وقد أشارت منظمة الشفافية العالمية في مؤشر مدركات الفساد لسنة 2008 إلى أن القطاع العام معرض بشدة للفساد خاصة في جانب التسيير والاستثمار وهذا ما يعيق عملية البناء المؤسسي ويضعف جهود الدولة في تحقيق التنمية وقد جاء وباستثناء ستة دول على رأسها الإمارات العربية وقطر فإن ترتيب باقي الدول عالميا في سلم الفساد جاء ما بين 80 و180 وهو مؤشر خطير على فشل الدولة في تحقيق الشفافية والكفاءة في التسيير.⁶

1-3 أزمة صناعة النموذج السياسي:

طيلة عقود من الزمن عملت الدولة العربية على استيراد نموذج للحكم تسيير به الدولة والمجتمع وتحقق به التنمية والتطور التي وصل إليها الغرب، ورغم أن أسلوب المحاكاة هذا لم يحقق لها أي نتيجة إلا أنها مازالت تطبق نفس المقاربة والآليات وتنتظر نتائج مختلفة.

وهذا ما تحدث عنه برنارد بادي في كتابه الدولة المستورد حيث أشار إلى أن ظهور متغير العولمة شجع على تصدير الغرب لنموذج موحد للدولة يقصي كل الخلفيات الإنسانية والفكرية للمناطق ويفرض نمط واحد تتبعه دول الأطراف وتطبقه بحذافيره وهذا ما أحدث خلل على مستوى التطبيق والتكيف مع النموذج الجديد من طرف الدول المستورد له.

وقد أوضحت السنوات التالية بعد الاستعمار إلى فشل أسلوب المحاكاة في جميع المجالات خاصة في مجال بناء المؤسسات القانونية والسياسية ورغم فشل تجريب النموذج إلا أن جهود المحاكاة مازالت مستمرة.⁷

والدارس لتطور عملية بناء الدولة العربية يجدها ارتبطت بتلك النظريات الغربية والتي حاولت ترجمتها على أرض الواقع ولعل من أبرز النظريات والمقاربات نظرية التبعية ونظرية المركز والمحيط، مقارنة التحديث السياسي والثقافي وغيرها من المفاهيم المستوردة والتي وإن نجحت في بلدانها الأصلية إلا أنها لم تلقى أي نجاح في البلدان الأخرى وهذا ما يفتح إشكالية إعادة ترتيب المفاهيم والسياسات بما يتوافق مع الطرح المحلي والثقافي لكل دولة.

وبالمقابل لا يمنع هذا الاستفادة من تجارب الدول والحكومات الناجحة فالإنجاز يقوم على التراكم والخبرات من مختلف الجهات والجبهات و بكثير من التعديل والتكيف.

وإذا أردنا تقييم عملية البناء السياسي فسنجد بأن الدولة العربية قد بذلت جهود كبيرة في سبيل بناء مؤسسات قانونية وسياسية تدخلها نمط الدولة الحديثة.

ولكن عند مقارنة هذه الجهود بالتحديات التي تواجه الدولة الوطنية داخليا وخارجيا فسنجدها غير كافية لإحداث التوازن والتكيف في عالم يمتاز بالتغير المستمر وعدم الثبات.

وهنا يدخل بعض المفكرين قضية العامل الخارجي ودوره في عرقلة التطور العربي بمنطق الاستعمار الجديد الذي تهيمن من خلاله القوى الكبرى على النخب الحاكمة بما يسمح لها بالسيطرة على ثرواتها مواردها وبالتالي التحكم في مصيرها الذي يكون محتوماً بالتخلف والتبعية.

2: الدول العربية وأزمة التنمية الاقتصادية:

يقول جلال أمين إن درجة الانفتاح التي حملتها العولمة عملت بشكل جذري على تغيير نمط الاستثمار والاستهلاك وكذا نمط التنمية الاقتصادية حيث وجد العالم نفسه أمام انفتاح اقتصادي يمتاز بالتطور والتحول المستمر.⁸

وبالمقابل وجدت الدول العربية نفسها أمام تحدي لا يقل أهمية عن التحدي السياسي وهو تحدي التنمية الاقتصادية الذي يرتبط في أوقات كثيرة بتلك المؤشرات المادية التي تسعى الدولة لتحقيقها خدمة للصالح العام، وهذا ما يدفعنا للتساؤل عن واقع الاقتصاد العربي ومدى تفاعله مع المتغيرات الجديدة.

2-1 واقع المقاربة الاقتصادية في الوطن العربي

أخذ هذا الجانب الاقتصادي حقه من خلال ظهور مدارس التنمية والصراع بين التوجهات الرأسمالية والاشتراكية وانقسمت هذه الدول بين النهج الاشتراكي والنهج الرأسمالي في تسيير الدولة العربية الحديثة، وتجدر الإشارة هنا إلي أن أغلب الدول المغاربية اختارت التوجه الاشتراكي (تونس، الجزائر) ووضعت برامج تنموية تستمد مبادئها من الملكية العامة لوسائل الإنتاج وتعتمد على حق العامة في مجانية التعليم والرعاية الصحية ، بينما اختارت الدول الخليجية التوجه الرأسمالي بأنظمة ملكية⁹

وما لوحظ على هذه الأنظمة أنها لم تكن اشتراكية ولا رأسمالية كما أسس لها منظرو المدرستين لكنها كانت مجرد سياسات هجينة تستمد كيانها من إرادة النخبة الحاكمة التي تمتاز بالمزاجية والتغير في صنع السياسات والبرامج.

فمثلا نجد أن مصر في عهد الرئيس جمال عبد الناصر اتبعت سياسة اشتراكية تعتمد على قوة الإنتاج الزراعي و الفلاحي تقابله ثقافة سياسية يسيطر فيها الحزب الحاكم الذي جعل من القومية والوحدة العربية مشروعا استراتيجيا لكن سرعان ما تغيرت هذه السياسة بمجرد وصول الرئيس أنور السادات إلي الحكم وتبنيه لخطاب ليبرالي يقر بالملكية الفردية ويفتح المجال لرجال الأعمال للاستثمار في مختلف القطاعات.

ويكاد الكلام نفسه ينطبق على الجزائر وتونس حيث كان الرئيسان بومدين وبورقيبة يؤسسان لمشروع اشتراكي يعتمد على ثورة زراعية وثقافية مصحوبة بمنظومة تعليمية وسياسية تخدم التوجه الاشتراكي للنظام القائم، لكن سرعان ما تغيرت هذه السياسات العامة بمجرد تغير الرؤساء.

وما يمكنه قوله عن التوجه الإيديولوجي والاقتصادي في الدول العربية أنه وليد إرادة سياسية يتبعها القائد السياسي وتنسجم وفق تكوينه الشخصي متجاهلا بذلك تركيبة المجتمع وتوجهاته العامة وهذا من دون دراسة علمية لنتائج وعواقب تلك الأفكار على الدولة والمجتمع، ويحدث هذا في زمن تعمل فيه الدول بخطط إستراتيجية وتنموية مدروسة ومحسومة العواقب في أغلب الأوقات.

2-2 تحديات البناء الاقتصادي:

عجزت الدول العربية على بناء مشروعها التنموي الذي يستند على خلق اقتصاد قوي ومنتج تستغل من خلاله الدولة مواردها وطاقاتها في سبيل الدفع نحو التقدم الذي يوفر بدوره ظروف مريحة للسكان ويضمن حق الأجيال في التنمية والرفاهية.

وشكلت عملية الاعتماد الكلي على الموارد الطبيعية أزمة حقيقة بدل أن تكون فرصة ذهبية تستغل بموجبها الدولة عملية تنويع الموارد وخلق الثروة، وبدل هذا أكتفت حكومات المنطقة بتسيير عوائد النفط والذهب وإنفاقه بطرق غير رشيدة وغير منتجة.

وقد اعتمدت دول مثل السعودية، ليبيا، العراق والجزائر بشكل أساسي على مورد البترول والغاز وهذا ما أثر بدوره على إضعاف المنافسة وتكريس ثقافة النمط الواحد والسياسة الواحدة من دون تقبل الرأي المخالف والمنافس.

ولم تحسن الدولة الريعية تنويع اقتصادها بما يخدم التنمية وارتكز الأمر على سوء استغلال مورد النفط في مشاريع لم تعد بالفائدة على المواطن البسيط، الأمر الذي فجر أزمات عديدة عند انخفاض أسعار البترول.

ونتيجة لأزمة التنمية الاقتصادية فقد وجدت دول المنطقة نفسها أمام عدة مشكلات أهمها، ازدياد نسبة السكان، مشكلة الغذاء والصحة العمومية، ضيق حجم السوق، عدم كفاية الهياكل الأساسية.¹⁰

وقد أدى بالمقابل ضعف الأداء الاقتصادي بانتشار الفقر حيث وصلت نسبة معتبرة من سكان المنطقة العربية إلى درجة تحت خط الفقر خاصة في مصر، اليمن، السودان.

2-3 الدول العربية ومؤشرات التنمية.

إن المتتبع لتقارير التنمية التي تصدرها المنظمات الدولية يجد أن الدول العربية وبرغم مواردها وإمكانياتها الكبيرة إلا أنها مازالت تعاني من تذييل الترتيب، وفي المقابل نجد دولاً أقل إمكانيات إلا أنها حققت تطور كبير في مختلف المجالات ولعل من بينها الهند، سنغافورة، البرازيل. وفي تقارير التنمية البشرية-التي ترصد مؤشرات التنمية في الدول- احتلت الدول العربية مراتب مختلفة، يوضحها الجدول التالي:

الدولة	الترتيب العالمي	الترتيب العربي
قطر	31	01
السعودية	34	02
الإمارات	40	03
البحرين	44	04
ليبيا	55	05
عمان	56	06
لبنان	65	07
الأردن	77	08
تونس	90	09
الجزائر	93	10
فلسطين	107	11
مصر	110	12
سوريا	118	13
العراق	120	14
المغرب	129	15
اليمن	154	16
موريتانيا	161	17
السودان	166	18

- الجدول يوضح ترتيب الدول العربية حسب مؤشر التنمية البشرية.¹¹ ومن خلال متابعة جدول الترتيب الخاص بالتنمية ودراستنا أيضاً لمؤشرات الأداء الاقتصادي في الدول العربية وانعكاسها على المستوى المعيشي نجدها توضع في أربعة دوائر هي:
- **الدائرة الأولى:** الدول المرتفعة النمو وهي تلك التي تشهد تنمية اقتصادية واجتماعية بمعايير عالمية وتم عملية صنع السياسات العامة فيها بجودة وكفاءة وهذا ما تعرفه " قطر والإمارات " التي تحوز سنويا على ترتيب جيد خاصة في الصحة والتعليم والخدمات.

- **الدائرة الثانية :** الدول المتوسطة النمو وتعرف نمو بطيء على مستوى السياسات القطاعية وأكبر تحدي لها هو توفير الحاجيات الأساسية للمواطنين والرفع من مستوى الفقر ونجد منها دول مثل " الأردن، الجزائر "

- **الدائرة الثالثة :** وهي تلك الدول التي تعاني أزمات اقتصادية واجتماعية نتيجة لغياب الموارد أو لعدم الاستقرار السياسي ونذكر منها " مصر، تونس "

- **الدائرة الرابعة :** وهي تلك الدول التي تشهد حروب وأزمات مستمرة أثرت بقوة على الأداء الاقتصادي وأهمها " الصومال واليمن "

ويمكن إرجاع عملية تفوق بعض الدول العربية في الدائرة الأولى للتنمية إلى امتلاكها لموارد طبيعية هائلة مقابل كثافة سكانية قليلة، وهذا إلى جانب اعتمادها على سياسات ذكية في تسيير الموارد ونقل الخبرات الأجنبية في مجال السياسات العامة وبناء الدولة.

بينما يرجع سبب إخفاق أغلب الدول في رفع مؤشرات التنمية إلى ثلاثة عوامل رئيسية هي:

- سوء تسيير الموارد والطاقات الطبيعية والبشرية.
- الأزمات الأمنية والسياسية التي كرسّت أنظمة وحكومات تسلطية.
- الحروب والصراعات التي دمرت البنية التحتية خاصة في سوريا واليمن.

3 / إستراتيجية الإصلاح الشامل وآليات إعادة البناء .

كانت الخطوة الأبرز في استجابة الدول العربية لتلك التحديات التي تهدد وجودها وتعمل على إضعافها هي ضرورة العمل على إيجاد آليات للتكيف والاستمرارية ولعل أبرز هذه الآليات والطرق هي إحداث عملية إصلاح سياسي واقتصادي تكون بمثابة الحل الاستراتيجي لكل المشاكل والعراقيل، وهذا عن طريق الاستفادة من التجارب الدولية إضافة إلى تكيفها مع واقع وبيئة المنطقة العربية.

3-1 الإصلاح السياسي والحكم الرشيد.

شهد العالم في العقد الأخير تزايداً ملحوظاً لمطالب الإصلاح، الحرية، الديمقراطية والحوكمة وهذا نتيجة لتزايد مؤشرات التعليم والثقافة السياسية التي عرفتها البشرية.

وربما كانت أول خطوة لتحقيق هذه المطالب هو العمل على برمجة خطوات كبرى للإصلاح السياسي الذي يدفع بدوره لضمان الحرية والديمقراطية ويدفع نحو بناء المنظومة التعليمية والثقافية بما يخدم الدولة والمجتمع.

وإذا بحثنا في مفهوم الإصلاح بصبغته العربية نجده يطرح في غالب الأحيان كضد لمفهوم الفساد وهنا يقول الجابري " إن الإصلاح ضد الإفساد".¹²

ويمكننا تعريف الإصلاح بأنه عملية تعديل وتطوير جذري في شكل الحكم والعلاقات الاجتماعية داخل دولة ما وفي إطار النظام القائم وبالوسائل معينة وفق عملية تدرج مدروسة.¹³ ويشير مصطلح التدرج إلى أن الإصلاح يختلف عن التغيير الذي يتم أحياناً كثيرة بشكل مفاجئ وجذري.

ويرى صامويل هنتنغتون أن الإصلاح السياسي يجب أن يكون ذاتياً من

الداخل وشاملاً لمختلف مناحي الحياة السياسية والبنوية ويأخذ منحى التدرج والشفافية ويركز في نفس الوقت على المضمون وليس الشكل فقط.¹⁴

وتحتاج المنطقة العربية إلى وضع خطط إصلاحية للمنظومة السياسية بهدف تجسيد الحكم الرشيد الذي يعد أهم مقاربة لتحقيق التنمية السياسية والاقتصادية ولن يتم هذا إلا باتخاذ التدابير التالية:

-تجسيد الديمقراطية وإعادة فتح العملية السياسية إضافة إلى عدم الاكتفاء بالخطابات والقرارات الفوقية التي تصدره النخب الحاكمة ويكون هدفها فقط الحفاظ على الوضع الراهن وكسب المزيد من الشرعية بعيداً عن الإصلاحات الحقيقية وهذا ما لوحظ في تلك الإصلاحات السياسية التي

بادرتها النخب الحاكمة في المغرب والسودان والتي كان هدفها مواجهة الأزمة الاجتماعية واحتواء الوضع فقط.

- الفصل بين السلطات وإعطاء السلطة التشريعية دورها الأساسي بعيداً عن السلطة التنفيذية التي تسيطر على كل المجالات وهذا ما يحدث في مصر و الجزائر حيث تهيمن مؤسسة الرئاسة على وظيفة التشريع وسن القرارات وصنع السياسة العامة.

-فتح باب المشاركة الجماعية وعدم إقصاء أي طرف أو مكون اجتماعي وسياسي داخل الدولة وهذا لتجنب الانقسامات التي باتت التحدي الأبرز في العقد الأخير وخاصة مع الاحتجاجات الشعبية التي ظهرت في أغلب الدول العربية ودفعت إلى المطالب بالانفصال من قبل بعض القبائل والأقليات مثل الحوثيين في اليمن والأكراد في سوريا.

-تفعيل دور المجتمع المدني ورفع وصاية الحكومات عليه وذلك من خلال سن قوانين وأفكار تساهم في تأطير المجتمع وتوعيته بدوره الحقيقي في بناء الدولة وتحقيق التنمية، وهذا بهدف تخفيف العبء على الحكومة التي وجب عليها التفرغ لتسيير الشأن العام.

3-2 الإصلاح الاقتصادي وفرص التنمية.

لكي تواجه الدولة العربية التحدي الاقتصادي وبناء نموذج تنموي ناجح وجب عليها الانطلاق في جملة من الإصلاحات أبرزها:

-فتح المجال أمام القطاع الخاص واعتباره شريك استراتيجي في التنمية وذلك من خلال توفير قوانين وبرامج تسهل عملية الاستثمار.

وشهدت بعض الدول العربية مثل "الإمارات العربية وقطر" انتقال نوعي في هذا الجانب حيث وضعت قوانين وتحفيزات ساعدت على تدفق رأس المال الأجنبي والذي ساهم بدوره على تطوير الأداء الاقتصادي ورفع مؤشرات التنمية.

-تبنى مقارنة اقتصاد المعرفة بدل الاعتماد الكلي على الاقتصاد التقليدي الذي تجاوزته الدول في معاملاتها التجارية ويعتبر اقتصاد المعرفة بأنه ذلك الاقتصاد المبني على إنتاج ونشر واستخدام المعرفة والمعلومات وتوظيفها في تحقيق التنمية.¹⁵

كما وجب على الحكومات العربية التوجه نحو الرقمنة وتبني نمط الإدارة الإلكترونية وهذا لضبط التعاملات الاقتصادية والإدارية إلى جانب ضمان الشفافية والنزاهة وضمان تكافؤ الفرص التي يتطلبها الاقتصاد المعاصر.

الخاتمة :

شكل تحدي بناء الدولة وصناعة نموذج اقتصادي ناجح في الوطن العربي أهم المواضيع التي واجهت صانع القرار عبر مختلف المراحل وهذا نتيجة لعدة عوامل عملت في أغلب الأحيان على إضعاف الدولة وإفشالها نتيجة لضعف القدرة الاستجابية مقارنة بحجم التحديات التي تمتاز بالتحول والتعقيد متأثرة بالتحولات الاجتماعية والتكنولوجية التي لا يمكن مواجهتها بطرق تقليدية فمن غير الحكمة أن تواجه الحكومات العربية متغيرات معاصرة بسياسات تقليدية لم تكن تصلح حتى في الفترات التقليدية السابقة.

لذا وجب على الدول العربية أن تتوجه بقوة نحو تبني نماذج جديدة في تسيير الدولة والمجتمع تقوم على الحكم الراشد الذي يضمن الكفاءة في تسيير الحكم والجودة في خدمة الصالح العامة وهذا وحده الضامن لبناء دولة قوية تستطيع تحقيق الرفاهية والتنمية وتتحول من دولة تكافح من أجل البقاء إلى دولة تتنافس من أجل الريادة وهذا قد يكون ممكناً إذا علمنا بأن موارد المنطقة العربية المادية والبشرية تضعها في أحسن رواق لصناعة نموذج تنموي متطور في كل المجالات.

الهوامش والمراجع

¹ - أبو خزام إبراهيم، أزمت الدول: المفاهيم، قواعد الإدارة والتفاوض، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015، ص38.

² - عادل مجاهد الشرجي وآخرون، أزمة الدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص93.

- ³ - على الدين هلال ونيفين مسعد، النظم السياسية العربية، قضايا الاستمرار والتغيير، مركز دراسات الوحدة العربية ص 71.
- ⁴ - على الدين هلال، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2014، 145.
- ⁵ - أحمد السيد النجار، الفقر في الوطن العربي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2005 ص 2005
- ⁶ - منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد لسنة 2017.
- ⁷ - برنارد بادي، الدولة المستوردة، تغريب النظام السياسي، مصر: مدارات للأبحاث والنشر، 2018، 13.
- ⁸ - جلال أمين، العولمة والتنمية الاقتصادية: من حملة نابوليون إلى جولة الأوروغواي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2001، ص 43.
- ⁹ - عبد الله العروي، الإيديولوجية، العربية المعاصرة، المركز الثقافي العربي: الدار البيضاء، المغرب ط3، 2006 ص 39.
- ¹⁰ - عبد اللطيف مصطفى، دراسات في التنمية الاقتصادية، بيروت: مكتبة حسن العصرية، 2014، ص 289.
- ¹¹ - PNUD, **Rapport sur le développement humain 2014**, consulter le : 14/10/2014, site web - <http://hdr.undp.org>.
- ¹² - محمد عابد الجابري، في نقد الحاجة للإصلاح، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2005، ص 17.
- ¹³ - أمين المشاقبة، شملان العيسى، الإصلاح السياسي في الوطن العربي، القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2006، 113.
- ¹⁴ - أمين عواد المشاقبة، المرجع السابق، ص 30.
- ¹⁵ - محمد عبد الله شاهين محمد، التحديات السياسية والاقتصادية للدول العربية وسبل معالجتها، الإمارات العربية المتحدة: دار الكتاب الجامعي، 2017، ص 217.